اشكاليات العائلة والحماية الاجتماعية
(تعليق على ورقة نيل جيلبرت)
الدوحة 26-27 حزيران/يونيو 2018

اديب نعمه
مستشار في التنمية

في المنهجية

ثلاث نقاط منهجية تستدعي المناقشة:

1- **لا بد تحديد اشد وضوحا للهدف من الدراسة وما هي شروطها المرجعية**. هذه النقاط ليست واضحة بما فيه الكفاية. العنوان العام واسع جدا (اطار مفهومي من اجل سياسات حماية اجتماعية مستجيبة لمتطلبات العائلة"، ولدى قراءة الورقة كاملة لا تتضح وجهة استخدامها، ولا الخيارات الابتدائية للورقة او للسياسة المرغوب بها من قبل الجهة صاحبة القرار. في موضوع من هذا النوع، لا توجد حلول محايدة بل هي تنطلق عموما من انحيازات وتصورات معيارية لما يجب ان تكون عليه الامور. لذلك تحديد الرؤية المستقبلية المرغوب بها هي شرط ضروري كي تكتسب الاستنتاجات والمصطلحات معناها.

2- **لا بد من تحديد النطاق الجغرافي للبحث والتدخل**. فهل نحن ازاء اقتراح اطار مفهومي لسياسات لمجمل الدول العربية؟ ام لدولة قطر؟ هذه ايضا مسألة حاسمة في تقرير مضمون الورقة وطريق تناول الموضوع ومضمونه. وثمة ما يوحي في الورقة انها عامة تشمل الدول العربية، وهذا لا يلحظ الاختلافات الكبيرة بين الدول بحيث يصعب تصور سياسات مشتركة في مجال "الحماية الاجتماعية المستجيبة لمتطلبات العائلة" على الرغم من وجود اسس مشتركة في الثقافة والسياسة والعلاقات الاجتماعية. كما ان تحديد نطاق البحث على مستوى البلدان العربية يأخذ البحث في مسارات بحثية اكاديمية اكثر مما هو في مجال السياسات حيث التحديد ضروري لبلد او لمجموعة بلدان سبق ان اثبتنا تشابه الظروف فيها بما يسمح بوضع سياسات مشتركة تجاه الاسرة والحماية الاجتماعية.

3- **الاطار النظري لتناول الموضوع في الدول العربية غير متبلور**. ثمة عناصر من هذا النوع تلحظ خصوصيات العالم العربي، الا انها ثانوية في منطق التحليل ومنهجه المحكوم بتصورات أورو – مركزية للأسرة ولسياسات الحماية الاجتماعية وللعلاقة بين الموضوعين. في كثير من الاحيان تعميم نظرة او تصور خاص بالمجتمعات الاوروبية، لا تخفف منها اشارات هنا او هناك الى تجارب آسيوية، او خصوصيات واستثناءات عربية.

هذه الاشكالية المنهجية المثلثة: عدم وضوح الهدف؛ عدم وضوح النطاق الجغرافي، والارتكاز بنسبة عالية على افكار نمطية تتصل بتطور الاسرة والحماية الاجتماعية في دول الشمال/الغرب، تضعنا منذ البداية في وضع غير ملائم للافادة الى الحد الاقصى من الافكار الواردة في النص.

ملاحظات على قضايا رئيسية

- الورقة بدأت بداية موفقة بالاشارة الى التحولات الديمرغرافية، ولاسيما انخفاض الخصوبة والتركيب العمري للسكان ونسب الشباب والزواج/العزوبة والسن عند الزواج الاول والتزايد المتوقع في نسبة المسنين...الخ. وهذه كلها معطيات موضوعية على درجة من الدقة وهي تشكل الخلفية الديموغرافية العامة للبحث في قضايا الاسرة والحماية الاجتماعية، وهي مسائل لها دور حاسم في مسار تطور العلاقات الاجتماعية بالمعنى الاستراتيجي على المدى الطويل. وهي بمعنى ما عامة وتشكل كل الدول العربية مع تفاوتات جرى لحظها.

- مقابل هذا العرض الموضوعي لهذه الخصائص، وبمجرد ان ننتقل الى القضايا المركبة (الاتجاهات المتوقعة، نوع السياسات الاجتماعية...الخ) سوف نجد احكاما هي اقرب الى وجهات نظر وتصورات غير مستندة الى بحث علمي واف، كما نجد اسقاطا لبعض الافكار والاستنتاجات من سياق التطور في الدول الاخرى على مجتمعاتنا دون تأسيس متين لتشابه الاوضاع والمسارات.

- في **جانب نظري اساسي بالنسبة للإطار المفهومي للبحث،** نجد تحديد وظائف العائلة في الورقة غير كاف، رغم انه تعريف واسع وتناول وظائف متعددة كلنها كلها ذات طبيعة بيولوجية ونفسية ورعائية، وثمة اشارة الى وظيفة نقل القيم والحفاظ على التماسك الاجتماعي وهي وظيفة اجتماعية لكنها ليست الاكثر همية. **لذلك ثمة حاجة للتعرف ودارسة وتحليل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعائلة في مجتمعاتنا العربية.** ان اغفال ذلك (لاسيما المجال الثقافي - الاجتماعي – القيمي، والمجال السياسي) من شأنه ان يضعف الاطار المفهومي لتحليل العائلة ودورها وتطورها، يجعلنا عاجزين عن فهم اسباب عدم تطور العائلة والعلاقات الاسرية واتجاه هذا التطور كما في التصورات التبسيطية وفي النماذج المنمطة. ثمة مسألة بالغة الاهمية هنا هي ان طبيعة السلطة السياسية في مجتمعاتنا بطريركية (منحازة ضد النساء والشباب بشكل خاص) **وان التبادل في اعطاء المشروعية بين السلطة الاسياسية والتشكيل العائلي (العشائري – القبلي) في المجتمع قوي جدا في الاتجاهين، وهذا احد معيقات تطور العلاقات الاسرية نحو المزيد من التحرر وتوسيع مساحات الحور والحريات الفردية لأفرادها.** ان الوظيفة السياسية للعائلة في شرعنة السلطة واعادة انتاجها هي من الاسباب الرئيسية لأستمرار الاسرة العربية في اداء ادوار ضاغطة على الفرد وعلى حريته الشخصة لصالح الجماعة.

- لحظ التقرير ان **مسار السياسات في اوروبا** في مجال الربط بين العائلة والحماية الاجتماعية، انطلق من اعطاء الاولوية لدفع النمو الاقتصادي والمشاركة الاقتصادية للمرأة، الامر الذي جعل السياسات تركز على المساعدة على تحقيق هذا الهدف، وعلى **مواءمة السياسات الاجتماعية وتعديل وظائف العائلة بما يساعد على تحقيق الهدف الاقتصادي الذي له الاولوية**. وقد جرى التمهيد لذلك بسلسة تحولات سياسية وثقافية واجتماعة وبروز فكرة الفرد (الفردانية) واعطاؤها الاولوية على الجماعة بما في ذلك العائلة. وتنتقد الورقة التركيز على الهدف الاقتصادي، ولكن ذلك لم ينسحب في تغيير منهج التعامل مع الموضوع في البلدان العربية.

- **تقع الورقة نفسها في فخ التركيز على سياسات الحماية الاجتماعية واثرها على العائلة من منظور مالي**: الانفاق على المسنين، اعباء انظمة التقاعد، المساعدات للاطفال او للزواح...الخ، سواء كانت مساعدات نقدية او عينية. اي كأن المطلوب هو التركيز على وسائل تمويل سياسات الحماية الاجتماعية لتستجيب لمتطلبات

التحول الديموغرافي وقصور شبكات الامان التقليدية مما يستدعي تدخلا من الجتمع او الدولة. وهذا يبقى جزءا من الموضوع، على اهميته، وهو يفترض ان يأتي لاحقا لتحديد الرؤيا والسياسات، ويتكيف معها لا العكس.

- نقطة هامة تتصل في المؤثرات التي تؤدي الى تفكك العائلة "التقليدية" في بلداننا حيث تشيرالورقة الى اثر التطورات المعاصرة والتكنولوجيا الذي يضعف الروابط العائلية. هذه اشكالية متعددة المستويات تتطلب التعمق في النقاط التالية:
  - ما هي العائلة والروابط التقليدية التي تتعرض لضعوط وتفكك: والسؤال هل هناك نمط ثابت لا يتطور من العائلة والعلاقات العائلية ام ان العائلة في مجتمعاتنا متطورة ومتغيرة كما في كل المجتمعات؟
  - في هذه الحال يجب ان يحدد بوضوح نمط العائلة النموذجي الذي يجري نقده ووصفه، وهذا اغفلته الورقة او لم تشر اليه الا بشكل غير مباشر وعابر بما لا يسمح ان نكون فكرة واضحة عن النموذج التقليدي موضوع البحث والتجاوز.
  - طبيعي ان تتعرض العائلة لضغوط ومؤثرات العولمة والتقدم التكونولوجي المعاصر والتطوارت في التنظيمات الاجتماعية...، الا ان محاكمة هذه المؤثرات وتقييمها ينطلق بالضرورة من النموذج المعياري الامثل للعائلة والمجتمع في تصور صاحب القرار او من يقوم بالتحليل. وبهذا المعنى فإن بعض هذه المؤثرات يمكن اعتباره عامل ضغط "سلبي" يضعف وظائف العائلة في الرعاية مثلا، ولكن بعضها الاخر قد يكون متسقا تماما مع مسار تطور العلاقات الاسرية المرغوب من منظور التنمية وحقوق الانسان كأن يكون باتجاه المزيد من المساواة بين الرجال والنساء، وبين الكبار والصغار داخل الاسرة. فكيف نقيم ذلك؟
  - لا تشير الورقة بالقدر الكافي الى مؤثرات قوية جدا على الاسرة بعضها قسري ومباشر مثل الحروب والنزاعات وما تؤدي اليه من لجوء ونزوح وتفكيك قسري للأسرة ماديا...، حتى في حالة في الهجرة من اجل العمل فإن ذلك يفكك العائلة ويحول الرابط من رابط العيش المشترك الى رابط اقتصادي استتباعي من خلال تحويل الموارد من المهاجر الى اسرته مع غياب ادواره الاخرى او تحولها بشكل جذري.
  - من ناحية اخرى هناك اثر الافكار المتطرفة والاصولية المنتمية الى الفضاء الثقافي والتاريخي للبلد نفسه، ومن ضمنه العامل الديني، الذي يلعب دورا مفككا للأسرة اكثر تأثيرا من مؤثرات العولمة والتكنولوجيا. وهذه **الافكار الاصولية الجديدة لا تعترف فعليا بالاسرة التقليدية والعلاقات الاسرية التقليدية (بما فيه مبدأ الطاعة للأب) وهي تحل محله علاقات طاعة مختلفة تتجاوز او تفكك الاسرة التقلدية وتنقل مركز الطاعة الى خارج دائرة الاسرة (التنظيم) وينقل مركز النفوذ داخل الاسرة الى الافراد الذي ينتمون الى حقل القوة الجديد خارجها**. هذا ايضا لا توجه اشارات اليه في الورقة.

- بشكل عام تبدو الورقة عن تمويل نظام الرعاية الاجتماعية وكيفية تطوير او تعديل شبكات الامان الاجتماعية وبرامج التحولات الاجتماعية بما يتلاءم مع المتغيرات الديموغرافية، او محاولة التأثير في بعض السلوكيات المتصلة بالزواج والانجاب. **والورقة لاتقدم شواهد متينة على نتائج السياسات المختلفة، لا بل تشير الى ان سياسات متشابهة اعطت نتائج مختلفة حسب البلدان. وهذا طبيعي لأن السلوكيات العائلية والانجابية وما الى ذلك لا تتم فقط لاعتبارات مالية، لا بل ان العوامل الثقافية والاجتماعية والعادات والتقاليد كما الوظائف**

السياسية للعائلة تلعب دورا حاسما – لاسيما في المدى الزمني المباشر – اكثر اهمية من العامل المالي الاقتصادي. ولا بد من تفيسر السلوكيات الاجتماعية بالعودة الى أثر جملة العوامل مجتمعة، وعدم الاكتفاء بعامل واحد.

- كما سبقت الاشارة الى ذلك في فقرة سابقة، **ثمة تصورات نمطية لسنا متأكدين من دقتها** ترد بصفتها استنتاجات ووصف لمسارات تطور العائلة وسلوك افرادها، وهو ما قد يكون مخالفا للواقع. على سبيل المثال في دارسة للباحثة ابتسام بن كروم من المغرب عن الطلاق في المغرب، وجدت انه خلافا للتصور الشائع فإن نسبة الطلاق قد انخفضت في المغرب بين 1986 و2009. كما وجدت ان اغلب حالات الطلاق تحصل في اول سنتين من الزواج، كما وجدت ان الطلاق في حالات زواج الاقارب اقل مما هي عندما لا تربط الزوجين علاقات قرابة، وان الاسرة اكثر تماسكا في الريف مقارنة بالمدن ولكن ان نسبة نشاط المرأة المطلقة الاقتصادي في الريف اعلى من العازبات...الخ. هذه امثلة فقط قد تخالف الصورة النمطية الموجودة عند بعضنا، **والمهم ان الاسرة وتطورها وعلاقاتها الداخلة لا تزال غير مدروسة بالقدر الكافي، كما لا تستغل الموارد الاحصائية بالشكل الملائم لدراسة هذه الظاهرات.**

عن الحماية الاجتماعية

- تعرض الورقة فكرة **ارضية الحماية الاجتماعية** في فقرات كبيرة نسبيا. وهذه في اعتقادنا مقاربة متناسبة مع متطلبات العائلة بمجملها لأنها تتجاوز برامج شبكات الامان الاجتماعي وبرامج المساعدة الاجتماعية المجزأة والمخصصة لفئة دون اخرى من افراد الاسرة الواحدة، **وتدعو الى مقاربة شاملة تشمل الحد الادنى من حزمة الخدمات والحماية المتزامنة الى تشمل كل افراد الاسرة تقريبا:** الاطفال، والمسنين، والشباب العاطلين عن العمل، وذوي الاعاقات، والنساء... من خلال تعميم خدمات التعليم والرعاية الصحية للجميع، وبرامج التأمين الاجتماعي والدعم المادي للأسرة في حال وجود طفل او عاطل عن العمل. انها حزمة متكاملة لا تتجزأ تستفيد منها الاسرة لا فرد من افرادها دون غيره، وحيث الفرد الذي تنطبق عليه شروط الاستفادة يكون مدخلا لدعم الاسرة كلها. **لكن للأسف لا يجري التعامل مع هذا الاقتراح بصفته منظومة واقعية قابلة للتطبيق ويجب الدفع باتجاهها، بل تركز الورقة مجددا على انواع محددة من الدعم بشكل مجزأ** (دخل اساسي ثابت للأسرة، دعم مشروط او غير مشروط، مساعدات للزواج، تعويضات عائلية....الخ). وتشجع على البحث في فائدة كل منها على حد، وكأن الواحد منها ينفي الاخر.

- **ان الاسئلة الواردة في نهاية الورقة (وكذلك محاور المناقشات في المؤتمر نفسه) تدفع باتجاه التجزئة وتنقل محور التفكير الى الجانب التمويلي. واعتقد ان هذا اتجاه قاصر عن تحقيق الهدف المطلوب الذي يتطلب فهم العائلة في واقعها الراهن في البلد المعني، وتوضيح النموذج المثالي المرغوب به ونقده اذا اقتضى الامر، وتحديد الاهداف الخاصة بخطة الحماية الاجتماعية الشاملة في البلد موقعها ضمن السياسات الاجتماعية، وبعد ذلك معالجة مشاكل تصميم سياسات الحماية الاجتماعية وتكييفها مع المتطلبات.**

بيروت في 9 حزيران/يونيو 2018